دعوى قضائية ضد مبيعات فرنسا أسلحة للسعودية والإمارات

باريس ـ متابعات: أعلنت جماعتان حقوقيتان تطالبان الحكومة الفرنسية بوقف مبيعات الأسلحة للسعودية والإمارات يوم الأحد أنهما أحالتا القضية إلى أعلى سلطة قضائية في فرنسا.

وذكرت مؤسسة "Solidarite Droit"، المنظمة القانونية غير الحكومية، و"ASER"، المتخصصة في قضايا التسلح، أنهما ستقدمان طعنا قضائيا يوم الاثنين المقبل أمام مجلس الدولة الفرنسي، الذي يمثل أعلى سلطة قضائية في البلاد ويعطي الحكومة مشورة بشأن الأمور التشريعية ويفصل في القضايا المتعلقة بالسياسة العامة، حسب ما قالت "رويترز".

وطالبت الجمعيتان في مارس الماضي الحكومة الفرنسية بسحب رخص تصدير الأسلحة للسعودية والإمارات، وأمهلتا رئيس الوزراء، دوار فيليب، شهرين لتنفيذ هذا الإجراء، لكنهما لم تتلقيا أي رد حتى الآن.

وقالت "Solidarite Droit" و"ASER"، في بيان مشترك، اليوم الأحد: "سيكون بيد مجلس الدولة تحديد مدى قانونية قرار إجازة رخصة التصدير الذي أصدره رئيس الوزراء".

وتجادل الجماعتان بأن فرنسا تنتهك القانونين الوطني والدولي ببيع الأسلحة، التي تستخدم في الصراع اليمني.